

Distr.: General
14 October 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٥٥ من جدول الأعمال

تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في
الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان
للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب
في الأراضي المحتلة

الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في
الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية

تقرير الأمين العام*

موجز

أعدت هذا التقرير مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان عملاً بقرار الجمعية العامة
٩٣/٦٩. ويركز التقرير على الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للفلسطينيين في
الأرض الفلسطينية المحتلة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع غزة في أعقاب التصعيد الذي
جرى في عام ٢٠١٤، والعوامل التي تؤثر على إعادة الإعمار والإنعاش في غزة. ويقدم التقرير
معلومات محدثة عن تدابير المساءلة من قبل الجهات المسؤولة فضلاً عن انضمام دولة فلسطين
إلى المعاهدات.

* قُدمت هذه الوثيقة في وقت متأخر إلى خدمات المؤتمرات دون تبيان الأسباب المطلوبة وفقاً للفقرة ٨ من
قرار الجمعية العامة ٢٠٨/٥٣ بء، والذي قررت الجمعية بموجبه أنه عند تقديم تقرير في موعد متأخر يجب
تبيان السبب في حاشية تضاف إليه.



الرجاء إعادة استعمال الورق

271015 231015 15-17760 (A)



أولا - مقدمة

١ - يغطي هذا التقرير الفترة من ١٦ أيار/مايو ٢٠١٤ إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. ويستند التقرير بصورة رئيسية إلى أنشطة الرصد وغيرها من عمليات جمع المعلومات التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وكيانات الأمم المتحدة الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل (A/70/351) وغيره من التقارير الحديثة للأمين العام والمفوضية السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/28/80) و Add.1، و A/HRC/28/44 و A/HRC/28/45).

٣ - ويركز التقرير على العوامل التي لا تزال تمنع الفلسطينيين من التمتع بما لهم من حقوق الإنسان، بعد عام من تصعيد الأعمال القتالية^(١) في الأرض الفلسطينية المحتلة في صيف عام ٢٠١٤. وهو يقدم تحليلاً للكيفية التي يقوض فيها استمرار الحصار المفروض على غزة جهود إعادة الإعمار والتعافي، بما في ذلك الاقتصاد وتوفير الخدمات العامة الأساسية. ويقدم أيضاً آخر المعلومات المتاحة عن الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. ويشرح التقرير لماذا يشكل رفع الحصار والمساءلة عن انتهاكات وإساءات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي شروطاً مسبقة لتحقيق السلم والأمن الوطيين.

٤ - وأتاحت إسرائيل لمجلس التحقيق التابع للأمم المتحدة إمكانية الوصول إلى قطاع غزة للقيام بزيارات ميدانية، في الفترة من ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولكن رفض إسرائيل التعاون مع لجنة التحقيق المستقلة المنشأة عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان د-٢١/١ وآليات أخرى، بما في ذلك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، لا يزال يثير بالغ القلق. وقد رفضت إسرائيل مراراً السماح لهذه الكيانات بالدخول إليها وإلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

ثانياً - الإطار القانوني

٥ - ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتجد تحليلاً مفصلاً للإطار القانوني الساري، بما في ذلك أساس الالتزامات

(١) يشير مصطلح "تصعيد الأعمال القتالية" إلى الفترة الواقعة بين ٨ تموز/يوليه و ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، التي تشير إليها إسرائيل بعبارته "عملية الجرف الصامد".

القانونية للجهات المسؤولة، في التقريرين A/HRC/12/37 (الفقرات ٥-٩) و A/69/347 (الفقرات ٣-٦) ولا يزال التحليل صحيحا.

ثالثا - تنفيذ قرار الجمعية العامة ٩٣/٦٩

ألف - تصاعد أعمال العنف في الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة من حزيران/يونيه إلى آب/أغسطس ٢٠١٤

٦ - النصف الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، أي الفترة من أيار/مايو إلى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، شهد مستويات خطيرة من العنف وانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وسبق التدهور الملحوظ في حالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وتكثيف الأعمال القتالية بين القوات الإسرائيلية والجماعات الفلسطينية المسلحة في الفترة من أوائل حزيران/يونيه ٢٠١٤، شن عملية عسكرية إسرائيلية على غزة في ٧ تموز/يوليه، استمرت، باستثناء بعض اتفاقات وقف إطلاق النار قصيرة الأمد، حتى أبرم اتفاق لوقف إطلاق النار في ٢٦ آب/أغسطس. بيد أن حدة التوتر ظلت مرتفعة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ولا سيما في القدس. وجرت تغطية هذه الأحداث وما يتصل بها من انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع في عدد من التقارير (A/HRC/27/76 و A/HRC/28/80 و Add.1) وكانت موضوع تحقيق قامت به لجنة تحقيق مستقلة قدمت تقريرين إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٥ (A/HRC/29/52) و (A/HRC/29/CRP.4).

٧ - وإن حجم الدمار والتشرد والاحتياجات الإنسانية في غزة أثناء وبعد تصاعد أعمال القتال لم يسبق له مثيل. ووفقا لأحدث الأرقام التي جمعتها مجموعة الحماية^(٢)، قُتل ٢ ٢٥١ فلسطينيا خلال العملية العسكرية التي استغرقت ٥١ يوما^(٣). وكان من بين هؤلاء ١ ٤٦٢ مدنيا فلسطينيا، بمن فيهم ٢٩٩ امرأة و ٥٥١ طفلا. ووفقا للإحصاءات الواردة من وزارة الصحة الفلسطينية، أصيب ١٠ ٦٧٠ من الفلسطينيين بجروح أثناء ذلك الوقت، بمن فيهم ٢ ٠٧٠ امرأة و ٣ ٥٥١ طفلا. ووفقا للمصادر الرسمية الإسرائيلية، قتل ٦٧ جنديا

(٢) الآلية التي تقوم بتنسيق الأعمال الإنسانية من جانب الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية العاملة في مجموعة الحماية. وتقود مفوضية حقوق الإنسان مجموعة الحماية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

(٣) البيانات حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥. للاطلاع على المنهجية، انظر A/HRC/28/80/Add.1، الفقرة ٢٤، الحاشية ٤٣.

إسرائيليا وستة مدنيين (من بينهم طفل واحد ومواطن تايلندي)، في حين أصيب أكثر من ١ ٦٠٠ مدني بجروح أثناء التصعيد^(٤).

٨ - ووفقا لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أصبح ما يقرب من ٥٠٠ ٠٠٠ فلسطيني - حوالي ثلث مجموع سكان غزة، مشردين داخليا^(٥). ودمرت بالكامل أكثر من ١٩ ٠٠٠ وحدة سكنية^(٦) أو تضررت بشدة وأصيبت ١٥٠ ٠٠٠ وحدة بأضرار، بما في ذلك ٦ ٢٨٥ وحدة أصيبت بأضرار جسيمة^(٧). واستنادا إلى منظمة الأمم المتحدة، تضررت أيضا ٢٨١ مدرسة وثلاث جامعات^(٨). وأصيب بأضرار أو تدمر أكثر من نصف المستشفيات والمراكز الصحية في غزة، مما أثر بجدّة على قدرة القطاع الصحي على الاستجابة لتزايد عبء العمل أثناء التصعيد وبعده^(٩).

٩ - وتفاقم حجم الأضرار بسبب الدمار الذي أصاب الاقتصاد بسبب استمرار الحصار الإسرائيلي غير القانوني، وبسبب جولتين سابقتين من الأعمال القتالية خلال السنوات الثماني الماضية^(١٠).

١٠ - ووقع عدد كبير من القتلى والجرحى خارج إطار تصاعد أعمال القتال. فوفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٥١ فلسطينيا، من بينهم ١١ طفلا، وأصيب ٨٨٠ ٥ فلسطينيا، من بينهم ١١٩ ١ طفلا بجروح، على يد قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية خلال الفترة المشمولة بالتقرير،

(٤) دولة إسرائيل، "النزاع في غزة عام ٢٠١٤ (٧ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤): الجوانب الوقائية والقانونية"، أيار/مايو ٢٠١٥.

(٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الأزمة في غزة"، "أزمة غزة، حقائق وأرقام"، متاح على الرابط التالي <http://www.ochaopt.org/content.aspx?id=1010361>.

(٦) تعرف مجموعة المأوى "الوحدة السكنية" بأنها منزل تشغله أو شقة تشغلها مجموعة من الناس تربط بينهم صلة قرابة وتشكل أسرة نووية و/أو أسرة موسعة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تشمل أكثر من أسرة واحدة.

(٧) مجموعة المأوى فلسطين، "صحيفة حقائق"، أيار/مايو ٢٠١٥، متاح على الرابط التالي <http://www.shelterpalestine.org/>.

(٨) اليونيسف، "أطفال غزة: ستة أشهر بعد وقف إطلاق النار"، ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥.

(٩) مجموعة الصحة، في الأرض الفلسطينية المحتلة، "تقرير التقييم المشترك للقطاع الصحي"، غزة، أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(١٠) البنك الدولي، "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee"، ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥.

وأبلغ عن وفاة تسعة إسرائيليين في الضفة الغربية^(١١). وخلال الفترة نفسها، أبلغ عن وفاة تسعة إسرائيليين في الضفة الغربية. وفي غزة، بالإضافة إلى القتلى والجرحى خلال تصعيد الأعمال القتالية، قتل ٢٠ فلسطينيا وأصيب ١٥١ بجروح خلال بقية الفترة المشمولة بالتقرير.

باء - الحالة في غزة بعد عام من وقف إطلاق النار

حجم الدمار

١١ - الأزمة الإنسانية في غزة الناجمة عن الأعمال القتالية عام ٢٠١٤ فاقمت حالة كانت محفوفة بالمخاطر أصلا، مما زاد في تقويض تمتع السكان بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما فيها الحق في السكن والمياه والصحة. وبسبب التأخير الكبير في جهود إعادة الإعمار، والنقص في التمويل، فإن ما يقرب من ١٠٠ ٠٠٠ فلسطيني ما زالوا مشردين بعد عام تقريبا من وقف إطلاق النار. ومعظمهم ما زالوا يعيشون حياة بائسة في مساكن مكتظة ومؤقتة أو مع أسر مضيقة.

١٢ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفلسطينيين الذين يعيشون في غزة لا يزالون يجاهدون للحصول على الخدمات الأساسية، كالكهرباء والمياه النقية والخدمات الصحية. وقد أدى تدمير مرافق المياه والصرف الصحي، وقصف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في عام ٢٠١٤ إلى تفاقم أزمة انقطاع الكهرباء التي بدأت مع توجيه إسرائيل لضربة جوية إلى محطة توليد الطاقة الكهربائية في عام ٢٠٠٦. ووفقا لسلطة المياه الفلسطينية، فإن ٩٧ في المائة من المياه الطبيعية في قطاع غزة غير صالحة لاستهلاك الإنسان، ويجري إلقاء ٩٠ مليون لتر من مياه المجاري الخام أو المعالجة جزئيا في البحر الأبيض المتوسط يوميا.

١٣ - ولم يحرز سوى تقدم طفيف فقط في إعادة بناء وإصلاح المرافق الصحية التي تضررت خلال تصاعد أعمال القتال. ولا تزال غزة ملوثة بسبعة آلاف قطعة من قطع المتفجرات من مخلفات الحرب والكثير من القنابل غير المنفجرة، وقذائف الدبابات وغيرها من الذخائر.

(١١) انظر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الحياة والحريّة والأمن"، متاح على الرابط

www.ochaopt.org/content.aspx?id=1010057

احتياجات الإنعاش وإعادة الإعمار

١٤ - تبين من سلسلة عمليات التقييم للأضرار واحتياجات التعمير أن المناطق الأكثر تضررا تشمل بيت حانون، والشجاعية وشرق خان يونس. وهذه التقييمات الأولية تشكل أساس الخطة الوطنية للإنعاش المبكر وإعادة الإعمار في غزة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ("الخطة")، التي أعدتها حكومة التوافق الوطني من أجل التخطيط للانتقال من التعافي من الأزمة إلى التنمية الطويلة الأجل. وقدمت الخطة في مؤتمر للمانحين عقد في القاهرة، وقدرت الخطة بمجموع تكاليف الإغاثة والإنعاش والتعمير بمبلغ ٤ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة. وتعهد المجتمع الدولي بدفع ٤,٥ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة (بما في ذلك ٢,٥ بليون دولار على شكل تمويل جديد)، وخصص من أصل هذا المبلغ ٣,٥ بلايين دولار لدعم غزة^(١٢). وأقل من ثلث هذا المبلغ قد أنفق بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

العوامل التي تعوق جهود الإنعاش وإعادة الإعمار

١٥ - بموجب خطة الإنعاش وإعادة الإعمار، أحرز بعض التقدم في إعادة الإعمار. ومع ذلك، فإن هناك عقبات عملية وسياسية خطيرة تعترض جهود إعادة الإعمار السريع المتوخى في مؤتمر القاهرة وهذه العقبات تفاقم من وطأة الدمار على حقوق الإنسان. وتواصل إسرائيل فرض الحصار على غزة في انتهاك للقانون الدولي (انظر A/HRC/24/30)، الفقرات ٢١-٢٣)، والذي ما زال يمثل أكبر عقبة تحول دون الانتعاش المستدام في قطاع غزة وتحول دون تمتع سكانه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وإن القيود الصارمة المفروضة على حرية الفلسطينيين في دخول غزة والخروج منها، والتنقل بين غزة والضفة الغربية تقوض بشكل خطير تمتع الفلسطينيين بحقوق أخرى، لا سيما الحق في العمل، والصحة، والتعليم، والسكن وفي مستوى معيشي لائق، فضلا عن الحق في الزواج، والحياة الأسرية، والسفر وممارسة شعائر دينهم.

١٦ - وكما دأب الأمين العام على توثيقه (انظر A/69/347 و A/HRC/28/45)، فإن الحصار ألحق ضررا شديدا باقتصاد غزة حتى قبل التصعيد في عام ٢٠١٤. ومعدل البطالة في غزة هو الأعلى في العالم، ووصل إلى ٤٣ في المائة. ووفقا للبنك الدولي، فإن الحصار المفروض على غزة قد حوّل اقتصاد غزة إلى جزء صغير من قدراته التقديرية المحتملة. ويبلغ

(١٢) استنتاجات رئيس مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، المتاحة على الرابط

<http://unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/79CE488FCCFD513B85257D70006E047E>

نصيب الفرد من الدخل القومي ٣١ في المائة مما كان عليه قبل ٢٠ سنة، بالنظر إلى أن عدد سكان غزة قد ازداد بنسبة حوالي ٢٣٠ في المائة خلال تلك الفترة. وأدت القيود المفروضة على الواردات والصادرات، ونقل السلع من وإلى الضفة الغربية إلى تفاقم انعدام التنمية الاقتصادية. وقد أدت هذه القيود إلى زيادة ترسيخ الفقر والتراجع في قطاع غزة^(١٣).

١٧ - وكانت التكلفة البشرية الناجمة عن الحصار هائلة: فمحدودية توافر الكهرباء والمياه الصالحة للشرب، ونقص اللوازم الطبية، واستمرار الاعتماد على المعونة الغذائية، وانهيار القطاعين الصناعي والزراعي أسفر عن أزمة إنسانية وتدني نوعية الحياة حتى قبل تصعيد عام ٢٠١٤. وازداد انعدام الأمن الغذائي زيادة كبيرة، من ٥٧ في المائة في ٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤^(١٤) إلى ٧٣ في المائة خلال الربع الأول من عام ٢٠١٥^(١٥). وأدت الصدمات النفسية الناجمة عن عمليات التصعيد المتكررة للأعمال العدائية إلى تفاقم الأزمة.

١٨ - ويقيد الحصار الإسرائيلي على غزة دخول طائفة من المواد، بما فيها العديد من مواد البناء الأساسية، كالإسمنت. وفي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، لم يدخل إلى غزة سوى ٧ ٥٠٠ شحنة من مواد البناء، ولا سيما الإسمنت والحصى والرمل وقضبان الصلب. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قدرت مجموعة المأوى أنه يلزم قطاع غزة ٨٠٠ ٠٠٠ شحنة لتلبية احتياجاته السكنية وذلك بسبب تدمير المنازل خلال عمليات التصعيد المتكررة والعجز المزمن في دور السكن^(١٦).

(١٣) انظر Association of International Development Agencies, "Reconstructing Gaza: five principles for transformative change"، ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

(١٤) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبيان الصحفي المشترك الصادر عن الأمم المتحدة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني - منظمة الأغذية والزراعة - الأونروا - برنامج الأغذية العالمي)، "حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين لا تزال مرتفعة"، ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

(١٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "النشرة الإنسانية السنوية"، آذار/مارس ٢٠١٥.

(١٦) يلزم ٤٤١ حمولة شاحنة من مواد البناء يوميا لتلبية احتياجات الإسكان في غضون خمس سنوات، أو ٧٣٥ حمولة شاحنة يوميا لتلبية احتياجات الإسكان في غضون ثلاث سنوات. وتستند هذه الأرقام إلى الاحتياجات المقدرة بـ ٣٣٤ ١٠٠ وحدة سكنية، بما في ذلك ٢٠ ٠٠٠ وحدة سكنية دمرت أو تضررت بشدة خلال تصاعد الأعمال القتالية عام ٢٠١٤، و ٥ ٠٠٠ وحدة باقية من العمليات العسكرية السابقة، و ٣٣٤ ٧٥ وحدة للحد من العجز الإسكاني الكبير الناجم عن معدلات النمو الطبيعي، استنادا إلى الاحتياجات في عام ٢٠١١. وهذا الحساب لا يشمل الهياكل الأساسية العامة (مثل المدارس، والمرافق، وما إلى ذلك). انظر مجموعة المأوى، "Gaza response update"، أيار/مايو ٢٠١٥، <http://www.shelterpalestine.org>.

١٩ - إن آلية إعادة إعمار غزة، وهي ترتيب مؤقت استحدث بموجب اتفاق بين السلطتين الفلسطينية والإسرائيلية وتم التوصل إليه بوساطة الأمم المتحدة، تهدف إلى تيسير دخول ما تصنفه إسرائيل المواد والآليات الثقيلة ذات "الاستخدام المزدوج" إلى غزة^(١٧). وتشمل المواد ذات "الاستخدام المزدوج" الحصى والرمل والإسمنت، وقضبان الفولاذ، أي مواد البناء الأساسية. وفي عام ٢٠١٥، قامت إسرائيل بتوسيع قائمة الأصناف ذات الاستخدام المزدوج، فأضافت أصنافاً من قبيل الأخشاب، بدعوى أنها استخدمت في غزة من أجل بناء أنفاق عسكرية^(١٨).

٢٠ - وبعد بداية بطيئة، ازداد استخدام أصحاب المصلحة لآلية إعادة إعمار غزة زيادة كبيرة ولكن وتيرة إعادة الإعمار لا تزال غير كافية بوجه عام، ويعزى ذلك جزئياً إلى محدودية التمويل من الجهات المانحة. وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، لم يعد بناء أي منزل مدمر بشكل كامل ولكن ما يقرب من نصف عدد الأسر المتضررة من المنازل التي لحقت بها أضرار قد تلقت مواد بناء في إطار آلية إعادة إعمار غزة^(١٩).

٢١ - وتساءلت منظمات المجتمع المدني الفلسطينية عما إذا كان آلية إعادة إعمار غزة "تضفي الصبغة المؤسسية على الحصار الإسرائيلي"^(٢٠). كما أعربت عن القلق من أن إسرائيل هي التي تستفيد من جهود إعادة الإعمار التي كانت بسبب أفعالها لأن معظم مواد البناء المستوردة إلى غزة منشؤها من إسرائيل^(٢١).

٢٢ - إن آلية إعادة إعمار غزة تدبير مؤقت، لا لزوم لها إلا بسبب الحصار. وقد أشار كبار موظفي الأمم المتحدة مراراً إلى أن الآلية لا يمكن أن تكون بديلاً عن

(١٧) مواد ومعدات تدعي إسرائيل إنها يمكن أن تستخدم في شن هجمات إرهابية.

(١٨) قطع أخشاب بعرض ٢٠ إلى ٢٥ سم، وسماكة أكثر من ٥ سم، مركز غيشا (GISHA)، "قرار منسق أنشطة الحكومة في الأراضي بتقييد دخول الأخشاب إلى غزة"، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

(١٩) في المجموع، جرى تدمير ١٢ ٦٢٠ وحدة سكنية بالكامل وتكبدت ١٥٦ ٤٢٠ وحدة سكنية أضراراً تتراوح بين الطفيفة والجسيمة. انظر مجموعة المأوى، "صحيفة حقائق"، أيار/مايو ٢٠١٥، <http://www.shelterpalestine.org/>.

(٢٠) شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، "شبكة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية ومنظمات حقوق الإنسان تحت الأمين العام للأمم المتحدة على المطالبة برفع الحصار فوراً عن قطاع غزة بدلاً من إضفاء الشرعية عليه"، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "غزة تحت الحصار والأنقاض، آلية الأمم المتحدة لإعادة إعمار غزة تفشل والحل الوحيد هو رفع الحصار"، ١١ آذار/مارس ٢٠١٥.

(٢١) EurActiv، "مصدر في الاتحاد الأوروبي: معونات إعادة إعمار غزة 'مصنوعة في إسرائيل'"، ٣ أيلول/سبتمبر.

الرفع الكامل للحصار بل ويمكن أن يكون خطوة أولى هامة نحو تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩).

القيود المفروضة على حرية حركة الأشخاص والبضائع

٢٣ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت إسرائيل فرض قيود شديدة على الحركة من غزة وإليها. ولا تزال نقطة تفتيش إيريز مغلقة في وجه أي فلسطيني ما عدا الذين يحملون فئات محددة من التصاريح التي تصدرها إسرائيل. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان محظورا على أغلبية الفلسطينيين في غزة دخول الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل وبلدان أخرى^(٢٢).

التصاريح التي أصدرتها إسرائيل للخروج من غزة من خلال معبر إيريز خلال الفترة المشمولة بالتقرير (المتوسط الشهري بين قوسين)^(١)

أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠١٤	تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤	أيلول/سبتمبر - نيسان/أبريل ٢٠١٤
١١ ٢٠٧ (٥ ٦٠٤)	٢ ٧١٥ (١ ٢٣٥٨)	٨٥ ٦١٥ (١٠ ٧٠٢)
٥ ٩٣٩ (٢ ٩٧٠)	١ ٤٩٩ (٧٥٠)	٩ ٩٧٣ (١ ٢٤٧)
٧٠ (٣٥)	٩٠ (٤٥)	٣٧٧ (٤٧)
٥٣٧ (٢٦٩)	٤٥٠ (٢٢٥)	١ ٩٣٠ (٢٤١)

المصدران: مركز غيشا القانوني لحرية الحركة ومنظمة الصحة العالمية.

(أ) الأرقام تغطي الفترة المشمولة بالتقرير من أيار/مايو ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥ وتبين مجاميع فترات ما قبل التصعيد وفي أثنائه وفي أعقابه. والغرض من المتوسط الشهري بين قوسين هو تيسير المقارنة.

٢٤ - وقد أثرت هذه على مجموعة واسعة من حقوق الإنسان الأخرى، ولا سيما الحق في الصحة. وبسبب النقص المزمن في الأدوية وعدم وجود ما يكفي من الرعاية الطبية في غزة، وخاصة بعد التصعيد في عام ٢٠١٤، يعتمد سكان غزة الذين يحتاجون إلى رعاية صحية متخصصة على نظام إحالات خارج غزة، الأمر الذي يتطلب تصاريح من السلطات

(٢٢) انظر "Gisha, The Gaza Cheat Sheet"، تموز/يوليه ٢٠١٥.

الإسرائيلية. وعلى الرغم من أن هناك انخفاضاً كبيراً في معدلات الموافقة على طلبات التصاريح بنسبة ٦٥ في المائة خلال التصعيد^(٢٣)، فإن معدلات الموافقة ظلت ثابتة طوال الفترة المشمولة بالتقرير عند حوالي ٨٠ في المائة. ومن النسبة المتبقية البالغة ٢٠ في المائة من الطلبات، لم يتلق نحو ١٥ في المائة ردوداً إيجابية على طلباتهم في الوقت المناسب ليتمكنوا من تأمين موعد مع مستشفى، ومن ثم فقد عانوا من تأخر الحصول على الرعاية الصحية، ولم تعط تصاريح خروج للنسبة الباقية البالغة ٥ في المائة. وعلى سبيل المقارنة، في عام ٢٠١٢، لم تُرفض أو تتأخر سوى نسبة ٧,٥ في المائة من طلبات المرضى الحصول على تصاريح. ومنذ ذلك الحين ازدادت النسبة المئوية في كل سنة.

٢٥ - وفي ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، زادت إسرائيل حصص تصاريح الخروج عبر معبر إيريز لفئات محددة من الأشخاص الذين يحتاجون لعلاج طبي في إسرائيل (ولكن حالتهم لا تعتبر حالة طوارئ طبية) من ٨٠ إلى ١٢٠ في اليوم والتجار من ٤٠٠ إلى ٨٠٠ شخص في اليوم. وفي حين يمكن اعتبار هذا تطوراً إيجابياً، فإن مفهوم الحصص المخصصة للعلاج الطبي يثير شواغل خطيرة بشأن حقوق الإنسان. فالوصول إلى الرعاية الطبية ينبغي أن يكون على أساس الحاجة السريرية، التي يقرها طبيب، ولا يجوز تقييدها بحصص تعسفية.

٢٦ - الآثار المترتبة على القيود المفروضة على حرية الحركة في غزة والخروج منها من خلال معبر إيريز قد فاقمت القيود الصارمة المفروضة ثم إغلاق السلطات المصرية لمعبر رفح (انظر A/69/347، الفقرتان ٣١ و ٣٢). وكان معبر رفح قد أغلق في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، عقب هجوم انتحاري على جنود مصريين في سيناء وفتح في فترات متقطعة لمدة ١٥ يوماً فقط خلال بقية الفترة المشمولة بالتقرير^(٢٤)، مما أتاح لـ ٤٠٣٣ شخصاً الخروج من غزة و ٦٧٣١ شخصاً الدخول إليها^(٢٥). وبالمقارنة كان يخرج من غزة ما يقدر بـ ٢٠٤٦ شخصاً عبر معبر رفح أسبوعياً قبل إغلاقه^(٢٦).

٢٧ - ولا تزال القيود مفروضة على حرية حركة البضائع. في حزيران/يونيه ٢٠٠٧، فرضت إسرائيل حظراً شاملاً على بيع السلع من غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل، حيث

(٢٣) انظر التقرير الشهري لمنظمة الصحة العالمية عن إحالة المرضى من قطاع غزة، نيسان/أبريل ٢٠١٥، متاح على الرابط www.emro.who.int/pse/publications-who/monthly-referral-reports.html.

(٢٤) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقرير الشهري عن حالة عمليات عبور غزة"، أيار/مايو ٢٠١٥.

(٢٥) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "معبر رفح: تنقل الأشخاص من غزة وإليها"، متاح على الرابط www.ochaopt.org/gazacrossing/index.aspx?id=2.

(٢٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، ١٣-١٩ أيار/مايو ٢٠١٤.

كانت نسبة ٨٥ في المائة من صادرات غزة تباع قبل الحظر^(٢٧). وبحلول أيار/مايو ٢٠١٤، بلغت نسبة الواردات ٣٣,٤٨ في المائة والصادرات ١,٦٦ في المائة من مستوى ما قبل الحصار الإسرائيلي. ووفقا لوحدة التنسيق الإسرائيلية لأنشطة الحكومة في الأراضي، دخلت ٥٧٧٩ شاحنة إلى غزة خلال الأعمال القتالية في صيف عام ٢٠١٤ وكانت تحتوي على مئات الأطنان من الأغذية والمواد غير الغذائية، بما في ذلك الأدوية والمواد الكهربائية ومواد لإصلاح شبكات المياه والصرف الصحي والاتصالات، فضلا عن الوقود^(٢٨). غير أن هذه الإمدادات لم تكن كافية بسبب النقص المزمن في الإمدادات والمعدات الطبية، وازدياد الطلب الناجم عن العدد الهائل من الإصابات، وارتفاع مستوى انعدام الأمن الغذائي الذي تفاقم بسبب الأعداد التي لم يسبق لها مثيل من المشردين داخليا^(٢٩).

٢٨ - وخففت حكومة إسرائيل بعض التدابير منذ وقف إطلاق النار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، بدأت تسمح ببيع بعض السلع من غزة في الضفة الغربية، وتخفف حدة الحظر المستمر منذ ٧ سنوات، وبدأت في آذار/مارس ٢٠١٥ تسمح لغزة ببيع بعض منتجاتها الزراعية في إسرائيل لمدة سنة واحدة فقط^(٣٠). وفي الفترة بين ١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٤ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥، دخلت غزة ٤٣٠٩٨ شاحنة محملة بالبضائع. وخلال الفترة نفسها، خرجت من غزة ٤٤٣ شاحنة محملة بصادرات وبلغ لنقلها إلى الضفة الغربية. وعلى الرغم من أن العدد المتزايد من الشاحنات المحملة بالسلع الداخلة إلى غزة والخارجة منها منذ نهاية تصعيد أعمال القتال يشكل تطورا إيجابيا، فإن الواردات والصادرات لا تزال مع ذلك أقل بكثير من مستوى ما قبل الحصار - أي ٤٣ في المائة و ١ في المائة على التوالي - وهذا أقل بكثير من الإمكانيات التصديرية لغزة.

(٢٧) في آذار/مارس ٢٠١٢، سمحت السلطات الإسرائيلية باستثناء من الحظر المفروض على بيع السلع من غزة إلى الضفة الغربية لأول مرة منذ خمس سنوات. ولكن تخفيف القيود على نطاق أوسع لم يتحقق حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. انظر غيشا، "لأول مرة منذ ٥ سنوات: غزة تبيع السلع إلى الضفة الغربية"، متاح على الرابط gisha.org/updates/1759.

(٢٨) وزارة الدفاع، عملية الجرف الصامد، التقرير اليومي عن تقدم المساعدة المدنية إلى غزة، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤.

(٢٩) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "التقييم السريع الأولي في غزة، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠١٤"، نشر في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، و "الأرض الفلسطينية المحتلة: تقرير عن حالة الطوارئ في غزة (حتى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤)".

(٣٠) وجرى ذلك من أجل استيعاب تقليد "شيتا" اليهودي، الذي يتطلب إراحة الأراضي الزراعية مرة كل سبع سنوات. انظر غيشا، "خروج السلع من غزة عن طريق معبر كبير: شالوم"، متاح على الرابط gisha.org/graph/2401.

٢٩ - وساهم إغلاق معبر رفح، والحصار الإسرائيلي وتصعيد عام ٢٠١٤ جميعها في تدهور الأزمة الاقتصادية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان في غزة. ولا يزال الحصار يشكل عقابا جماعيا للسكان المدنيين (انظر [A/HRC/24/30](#)، الفقرات ٢١-٢٣)، مما يقوض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلا عن الحقوق المدنية والسياسية. وما برحت الانتهاكات الجسيمة لهذه الحقوق من بين الأسباب الجذرية للصراع المستمر والفشل في التصدي لهذه الانتهاكات يمكن أن يقوض التعافي من النزاع (انظر [A/HRC/28/45](#)، الفقرات ٣٤-٤٢). وإن استمرار تدهور الاقتصاد في غزة، بالإضافة إلى تدمير الأسر والمساكن وسبل المعيشة، يثير اليأس ويخلق أرضا صالحة لنمو التطرف. وكان التقرير المعلن لحكومة الإسرائيلية لفرض الحصار في عام ٢٠٠٧ والقيام بالعديد من العمليات العسكرية في قطاع غزة هو حماية أمن الإسرائيليين. غير أن تلك الإجراءات قد ساهمت بشكل مباشر في التدهور المستمر لحالة حقوق الإنسان في غزة. ومن الصعب أن نرى كيف يمكن لهذه الحالة أن تعالج الشواغل الأمنية الإسرائيلية.

المناطق المقيدة الدخول

٣٠ - واصلت قوات الدفاع الإسرائيلية فرض منطقة عازلة، المعروفة باسم المناطق المقيدة الدخول، الأمر الذي يقيد بشدة إمكانية الوصول إلى الأرض والبحر. وتفرض المناطق المقيدة الدخول من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية وتدمير أو إتلاف ومصادرة الممتلكات في البر والبحر^(٣١). أما الحدود الدقيقة للمناطق فتظل غير واضحة المعالم، ولكن المنطقة التي تقع في حدود ٣٠٠ متر من السياج بين غزة وإسرائيل يعتبرها السكان المحليون، والمجتمع المدني والمنظمات الدولية، بوجه عام، منطقة محظورة وأي مكان في حدود ١ ٥٠٠ متر منطقة بالغة الخطورة.

٣١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل ٤ فلسطينيين، من بينهم طفلان، رميا بالرصاص وأصيب ثمانون شخصا بجروح على أيدي قوات الأمن الإسرائيلية التي كانت تقوم بحراسة المناطق المقيدة الدخول^(٣٢). وفي إحدى الحالات التي رصدتها مفوضية حقوق الإنسان، في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، قتل جنود جيش الدفاع الإسرائيلي رميا بالرصاص رجلا فلسطينيا يبلغ من العمر ٣٢ عاما بينما كان يحاول، وفق التقارير، اصطیاد

(٣١) مفوضية حقوق الإنسان/التقرير الشهري لمجموعة الحماية، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وكانون الثاني/يناير ٢٠١٥، متاح على الرابط www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=19449.

(٣٢) باستثناء التصعيد في تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠١٤، لأن المناطق المقيدة الدخول تأثرت بشدة من العملية البرية الإسرائيلية.

عصافير باستخدام شبكة شرق جباليا، في منطقة تبعد حوالي ١٠٠ متر عن السياج. وحسب المعلومات التي جمعتها مفوضية حقوق الإنسان، فإن الرجل كان أعزل من السلاح ولم يكن يشكل أي خطر عندما أطلق النار عليه من غير أي إنذار.

٣٢ - وأصيب ستة وثلاثون فلسطينياً من أصل ٨٠ فلسطينياً بجروح في المناطق المقيدة الدخول على أيدي قوات الدفاع الإسرائيلية أثناء مظاهرات، بما في ذلك ٣٣ فلسطينياً أفيد بأنهم أصيبوا بذخيرة حية. ولدى مفوضية حقوق الإنسان شواغل خطيرة فيما يتعلق بالنهج العام لقوات الدفاع الإسرائيلية في التعامل مع المظاهرات التي تجري في أيام الجمعة في جباليا، شرق خان يونس. فغالبا ما يشارك في هذه المظاهرات عدد كبير من الناس، ويقال إن بعضهم يقترب من السور الفاصل ويقذفون الحجارة. وقد وثقت مفوضية حقوق الإنسان أن جيش الدفاع الإسرائيلي عادة ما يرد بإطلاق الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية، رغم أن المتظاهرين لا يبدوون عموماً أنهم يشكلون خطراً يمكن أن يبرر استخدام القوة، ولا سيما وأن الحاجز الرئيسي يفصلهم عنهم عادة، كما يفصلهم في كثير من الأحيان سياج إضافي من الأسلاك الشائكة.

٣٣ - ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أعرب مزارعون عن إحساسهم بدرجة أعلى من الخطر نتيجة قيامهم بأنشطة زراعية على بعد عدة مئات من الأمتار من السياج بعد الأعمال القتالية في عام ٢٠١٤.

٣٤ - وفي البحر، يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بفرض حد لصيد السمك بطول ستة عشر ميلاً للصيد على طول ساحل غزة، إضافة إلى "منطقة محظور الصيد فيها" بطول ١,٥ ميل بحري على امتداد الحدود البحرية بين مياه غزة وإسرائيل في الشمال ومصر في الجنوب. والغالبية العظمى من الحوادث المسجلة في البحر وقعت ضمن حد الستة أميال.

٣٥ - وما برحت التدابير التي اتخذتها البحرية الإسرائيلية لفرض القيود البحرية، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، تخاطر بأرواح صيادي الأسماك وتؤدي إلى وقوع إصابات. وعلى سبيل المثال، في ٧ آذار/مارس ٢٠١٥ أطلق سلاح البحرية الإسرائيلي النار على أحد الصيادين البالغ من العمر ٣٢ عاماً وأردوه قتيلاً بينما كان يبني شعباً مرجانية مصطنعة (لزيادة كمية الأسماك التي يصيدها) على بعد خمسة أميال تقريباً قبالة شاطئ غزة، غرب مدينة غزة^(٣٣). وزعمت مصادر عسكرية إسرائيلية أن البحرية أطلقت النار بعد أن انحرف

(٣٣) صحيفة الإندبيندنت، "صياد سمك من غزة بنى شعباً المرجانية - وأطلق عليه زورق حربي إسرائيلي النار فأرداه قتيلاً"، ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٥.

عدد من سفن الصيد عن المنطقة المعينة للصيد ولم تتوقف عندما طلب منها ذلك، ولكن لا يوجد أي دليل يشير إلى أن الصيادين كانوا يشكلون أي تهديد.

٣٦ - وتقوم السلطات الإسرائيلية بصورة روتينية باعتقال الصيادين بصورة تعسفية ومصادرة سفن صيدهم ومعداتهم أو إتلافها. ووفقاً لمجموعة الحماية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعتقل ٦١ صياداً وجرح ١٤ آخرين، وصودر ٢٥ قارباً من قوارب الصيد وجرى تدمير أو إتلاف ١٢ قارباً. وجرى إتلاف معدات الصيد في العديد من الزوارق كما أُلغيت شباك صيد الأسماك أو فقدت بسبب الهجمات البحرية الإسرائيلية.

٣٧ - إن فرض إسرائيل لمناطق مقيدة الدخول في البحر ما زال يدمر حرفة صيد الأسماك الفلسطينية، ويحرم الصيادين من الوصول إلى أغنى مناطق صيد الأسماك ويجبرهم على الصيد في مياه زاد فيها الصيد عن حده ومصابة بدرجة عالية من التلوث بسبب تدمير نظام الصرف الصحي خلال التصعيد^(٣٤). وإن إتلاف أو مصادرة معدات صيد الأسماك، يمنع الصيادين من كسب العيش. ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تشكل المناطق المقيدة الدخول على الأرض نسبة ١٧ في المائة من مجموع مساحة قطاع غزة، مما يعني أن ٣٥ في المائة من الأراضي الزراعية المتاحة في قطاع غزة لا يمكن للفلسطينيين استخدامها بشكل مأمون. وبالتالي فإن المناطق المقيدة الدخول لها تأثير شديد على حق الصيادين والمزارعين على حد سواء في العمل وتحريمهم وأسرهم من حقهم في مستوى معيشي لائق.

٣٨ - وتضررت حرفة صيد الأسماك أيضاً نتيجة التصعيد عام ٢٠١٤. وفقد ما يقدر بنحو ٧٠٠ إلى ٨٠٠ صياد مصادر رزقهم نتيجة التدمير الكامل لـ ١٦ قارب صيد والتدمير الجزئي لـ ٤٥ قارباً^(٣٥). وحال نقص الوقود دون عمل العديد من الصيادين والمزارعين.

جيم - الحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

٣٩ - التقرير التالي عن شواغل مختارة تتعلق بالحالة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقارير الأخيرة للأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/28/80 و Add.1 و A/HRC/28/44 و A/HRC/28/45 و A/70/351). وهذه التقارير تسلط الضوء على حالة يتزايد فيها العنف والانتهاكات، التي طغى عليها التصعيد في

(٣٤) قطاع الأمن الغذائي، "تقرير التقييم النوعي السريع لأوضاع كسب الرزق للمنتجين الزراعيين في قطاع غزة"، كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

(٣٥) قطاع الأمن الغذائي، "تقرير التقييم النوعي السريع للأمن الغذائي في حالات الطوارئ، قطاع غزة"، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

غزة ولكنها ما زالت تشكل مصدر قلق بالغ. وظلت الحالة قابلة للانفجار حتى نهاية عام ٢٠١٤، ولا سيما في القدس الشرقية.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية مقتل ٥١ فلسطينياً، من بينهم ١١ طفلاً، بما في ذلك جرح ٨٨٠ ٥ إنساناً من بينهم ١١٩ ١ طفلاً، في حوادث شاركت فيها قوات الأمن الإسرائيلية. وبالمقارنة، قتل ٣١ فلسطينياً، منهم خمسة أطفال، وأصيب ٥٤١ ٢ شخصاً بجروح، بما في ذلك ٨٤٩ طفلاً، في الفترة ما بين ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤.

٤١ - سبعة وعشرون من حالات الوفيات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك خمسة أطفال، كانت بسبب حوادث شاركت فيها قوات الأمن الإسرائيلية في الفترة ما بين ١ حزيران/يونيه و ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٤. وما لا يقل عن نصف عمليات القتل هذه وقعت خلال اشتباكات اندلعت في أعقاب احتجاجات ضد الأعمال القتالية في غزة والقيود المفروضة على الوصول إلى المسجد الأقصى، بينما وقعت سبع حالات وفاة من جراء مواجهات أثناء عمليتي التفتيش والاعتقال^(٣٦). ووفقاً لما ذكره مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل ١٠ فلسطينيين في الأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠١٥، وقتل ٩ إسرائيليين في سياق ارتفاع حدة التوتر والعنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية^(٣٧). وأبلغ جهاز الأمن الإسرائيلي (شاباك) الكنيسة عن وجود ارتفاع حاد في حوادث "المقاومة الشعبية" (على سبيل المثال، إلقاء الحجارة والقنابل الحارقة والصدم بالسيارات والطعن) في الضفة الغربية.

التهديد بالنقل القسري للبدو في وسط الضفة الغربية

٤٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعرض البدو في وسط الضفة الغربية - وغالبيتهم العظمى من اللاجئين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) - لتهديد جديد ووشيك بالنقل القسري من قبل الجيش الإسرائيلي، في انتهاك للقانون الدولي.

(٣٦) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تقرير النشرة الإنسانية الشهرية، حزيران/يونيه - آب/أغسطس عام ٢٠١٤.

(٣٧) انظر أيضاً مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، التقرير الأسبوعي عن حماية المدنيين، ٢٦ أيار/مايو - ١ حزيران/يونيه.

٤٣ - إن مخططات إسرائيل لـ "النقل"، بما في ذلك مخططات نوعيمة والجبل والفصايل، تتوخى ترحيل عدد يصل إلى ٧ ٠٠٠ من العائلات البدوية الفلسطينية إلى بلدات حضرية متاخمة لأريحا بالقرب من مقلب قمامة بلدية القدس في وادي الأردن. وهذا سيمهد الطريق أمام التوسع الاستيطاني الإسرائيلي في معالي أدوميم E1 في محيط مدينة القدس. وإن بناء مستوطنات إضافية في المنطقة E1 يقوض أكثر إمكانية إقامة دولة فلسطينية متصلة الأراضي، وحق الفلسطينيين في تقرير المصير وفرص تحقيق السلام (انظر A/70/351).

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الإدارة المدنية الإسرائيلية خططاً لبناء بلدة نوعيمة. وأثار ممثلو تجمع البدو اعتراضات على الخطط أمام اللجنة الفرعية للإدارة المكلفة بالموافقة على الخطط. ونجحت الاعتراضات مؤقتاً في تجميد العملية، بما في ذلك تسليط الضوء على عدم التشاور مع التجمعات البدوية، وكانت جلسات الاستماع ما زالت مستمرة أمام اللجنة الفرعية في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٤٥ - وفي الوقت نفسه، تتواصل الأعمال التحضيرية لنقل البدو من أبو نوار إلى منطقة الجبل. وبدأ العمل على إعداد الموقع في أوائل شباط/فبراير ٢٠١٥. وفي ١١ شباط/فبراير، عينت الإدارة المدنية الإسرائيلية ضابطاً متقاعدًا برتبة عميد من جيش الدفاع الإسرائيلي لقيادة "وساطة" تهدف إلى التوصل إلى حل توفيقي مع التجمعات البدوية، بما في ذلك التجمعات الموجودة في أبو نوار. وفي ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٥، أبلغ الوسيط التجمع البدوي بأن الإدارة لن تسمح لهم بالبقاء في موقعهم الحالي ولكن من المزمع "نقلهم" بالكامل، وأن ٣٤ أسرة يجب أن توقع للانتقال إلى موقع الجبل في غضون شهر واحد. ورفض التجمع الاقتراح وطلبوا إما العودة إلى أراضي أجدادهم في النقب، أو البقاء في أبو نوار مع تزويدهم بخدمات مناسبة.

٤٦ - وهذه التطورات تنشأ في سياق بيئة قسرية تسود في الضفة الغربية، الأمر الذي يزداد سوءاً بفعل إصدار العديد من أوامر وقف العمل وهدم المباني السكنية الإنسانية الممولة من الجهات المانحة، وما يتصل بذلك من سبل العيش والهاكل. وبعد القيام بزيارة إلى قرية أبو نوار في أيار/مايو ٢٠١٥، أعرب منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة ومدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية عن القلق إزاء الانتهاكات المحتملة لاتفاقية جنيف الرابعة وقال إن الخطط، إذا نفذت، ستمثل استمراراً لتطورات بدأت في عام ١٩٩٧، عندما جرى تحميل اللاجئين الفلسطينيين في شاحنات وأخذوا إلى نفس الموقع الحضري في إيزاريا، وبعد ذلك بنيت مستوطنة غير قانونية على أرضهم السابقة.

دال - المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني

٤٧ - يعكس تصعيد الأعمال القتالية عام ٢٠١٤ تصعيدات سابقة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ و ٢٠١٢، مما أدى إلى دمار واسع النطاق وخسائر في الأرواح. وعلى الرغم من النداءات التي وجهها المجتمع الدولي لتحقيق مساءلة سليمة لانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، فإن الإفلات من العقاب ما زال سائدا، سواء فيما يتعلق بالتصعيد والانتهاكات خارج تلك الفترات. وللإطلاع على تحليل تفصيلي لعمليات التصعيد والإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة التي سادت في الآونة الأخيرة، انظر تقارير الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان (A/HRC/22/35/Add.1، و A/HRC/28/80/Add.1، و A/HRC/28/45، الفقرات ١٤-١٧، و A/69/347، الفقرات ٥٢-٦٩).

٤٨ - والإفلات من العقاب على الانتهاكات المرتكبة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، لا يزال أيضا مثارا للقلق (انظر A/69/347، الفقرات ٥٢-٦٩). ومن بين ٦٢ حادثة أدت إلى مقتل فلسطينيين على يد جيش الدفاع الإسرائيلي في الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١١ (عندما اعتمد المدعي العام العسكري سياسة جديدة تقضي بالتحقيق في جميع حالات وفاة فلسطينيين في حالات غير قتالية) و ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، التي سجلتها منظمة بتسليم الإسرائيلية، لم تسفر سوى حادثتين عن توجيه اتهام. ولم يجر التحقيق في تسع حالات على الإطلاق، في حين أغلقت ملفات ١١ قضية أخرى من غير إصدار قرار اتهام. والقضايا المتبقية لم يبت فيها في مختلف مراحل العملية القانونية في نهاية تموز/يوليه ٢٠١٥^(٣٨).

الإفلات من العقاب كمحرك للتراجع

٤٩ - أكد الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان مرارا على ضرورة كفالة المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لجميع الجهات المسؤولة، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي (انظر A/HRC/22/35، الفقرات ٦٦-٨٢، و A/HRC/28/45، الفقرات ٢٦-٣٣، و A/69/347، الفقرات ٥٢-٦٩، و ٨١ و ٨٤). فالمساءلة الفعالة لا تكفل تقديم الجناة إلى العدالة فحسب، بل وتكفل أيضا حصول الضحايا

(٣٨) بتسليم، "متابعة: تحقيقات الشرطة العسكرية والنائب العام العسكري في مقتل المدنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية منذ فرض السياسة الجديدة"، ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، متاح على الرابط

www.btselem.org/accountability/military_police_investigations_followup

على سبل الانتصاف وتعمل على ردع الانتهاكات في المستقبل ومحاولة إصلاح الأضرار المتكبدة.

٥٠ - وينص القانون الدولي على ضرورة التحقيق في الادعاءات بوقوع انتهاكات على وجه السرعة وبشمول وفعالية، واستقلالية ونزاهة وشفافية وتقديم الجناة إلى العدالة. والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداء عليها وانتهاكات القانون الإنساني الدولي تشكل شروطاً مسبقة لتهيئة الظروف لسلام وأمن وطيد.

٥١ - وكما ذكر الأمين العام، "يجب كسر حلقة البناء - التهدم ثم البناء - التهدم... ويجب أن تكون هناك مساءلة، ومرة أخرى أكرر ندائي لتحقيق المساءلة. ويجب التحقيق مع الذين ارتكبوا أفعالاً إجرامية، والذين انتهكوا القانون الإنساني الدولي وجلبهم للمثول أمام العدالة... ومن دون معالجة الأسباب الجذرية الأساسية لا يمكن أن يكون هناك أي سلام وأمن مستدامين" (٣٩).

المساءلة المحلية الإسرائيلية

٥٢ - في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، أمر رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي بأن تتولى "آلية تقييم تقصي الحقائق" (الآلية) دراسة "الحوادث الاستثنائية" التي وقعت خلال الأعمال القتالية عام ٢٠١٤ (٤٠). وقد أنشئت هذه الآلية استجابة لتوصيات لجنة توركال (٤١).

٥٣ - وحتى ٣١ أيار/مايو ٢٠١٥، وثقت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية ٣٧٨ قضية وقدمت ٢٣٦ قضية إلى الآلية، وطالبت بفتح تحقيقات جنائية (٤٢). ووفقاً للمعلومات المنشورة في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، أجرى المدعي العام العسكري تحقيقات في ١٢٦ "حادثة استثنائية". وأغلقت ملفات ١٧ قضية، بما في ذلك قضيتان تتعلقان

(٣٩) لقاء صحفي مع الأمين العام في غزة، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، متاح على الرابط unispal.un.org/UNISPAL.NSF/0/4CFAB898E2F52AF685257D710051116.

(٤٠) هيئة النائب العام العسكري في جيش الدفاع الإسرائيلي "عملية الجرف الصامد: تحقيقات وتحريات"، ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، متاح على الرابط www.mag.idf.il/261-6858-en/Patzar.aspx.

(٤١) لجنة توركال، المنشأة للتحقيق في الهجوم على أسطول سفن غزة في أيار/مايو ٢٠١٠، كانت مكلفة باستعراض آليات إسرائيل للتحقيق في انتهاكات مزعومة لقانون النزاع المسلح، وقدمت توصيات محددة لتعزيز هذه الآليات.

(٤٢) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان أحوال ٧٦ ملفاً ومركز الميزان لحقوق الإنسان أحوال ٨٩ ملفاً إلى الآلية لمراجعتها والتحقيق فيها.

بالادعاء المتنازع عليه أن المشتكين لم يمثلوا للإدلاء بشهاداتهم أمام شعبة التحقيقات الجنائية بالشرطة العسكرية^(٤٣). وفتحت الآلية سبعة تحقيقات بعد القيام بمراجعة وفتح المدعي العام العسكري ١٣ تحقيقاً جنائياً دون إجراء تحقيق مسبق من قبل آلية تقييم تقصي الحقائق^(٤٤). ولكن المدعي العام العسكري أصدر لائحة اتهام جنائية واحدة فقط حتى الآن، فيما يتعلق بقضية ثانوية تنطوي على قيام جنود إسرائيليين بعملية نهب في حي الشجاعية، في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٤^(٤٥). والقضايا المتبقية هي في انتظار صدور قرار من المدعي العام العسكري.

٥٤ - والمنظمات الفلسطينية تعكف على جمع معلومات عن ١٥٠ قضية أخرى تحتاج إلى رفع. وقدمت منظمات غير حكومية إخطارات باعتزامها تقديم مطالبات تعويض عن الخسائر في الأرواح والممتلكات باسم ١٣٤٩ من الفلسطينيين إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية.

٥٥ - إن التحقيقات التي أجرتها الآلية وراجعها المدعي العام العسكري هي خطوات نحو تحقيق المساءلة لجميع الضحايا المزعومين في غزة. ومع ذلك، ثمة ثلاثة نقاط ضعف شديد. أولاً، إن الآلية والمدعي العام العسكري غير مستقلين عن جيش الدفاع الإسرائيلي. وفي هذا الصدد، لاحظت الفصائل الفلسطينية أن الضحايا المزعومين والشهود لم يذهبوا إلى معبر إيريز للإدلاء بشهاداتهم أمام شعبة التحقيقات الجنائية بالشرطة العسكرية خوفاً من الانتقام أو الاعتقال من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي، لأن هذا الأمر يقع بصورة روتينية للعديد من الفلسطينيين عند معبر إيريز.

٥٦ - ثانياً، الدور المزدوج الذي يضطلع به المدعي العام العسكري كمستشار قانوني ومحقق يخلق تضارباً في المصالح ويمكن أن يقوض الحياد.

٥٧ - ثالثاً، إن الآلية مكلفة فقط بالتحقيق في "حوادث استثنائية". ولهذا فمن المستبعد أن تُعالج جميع الحوادث التي ينبغي أن تضع إسرائيل أمام واجب التحقيق، مثل الغارات الجوية والبحرية التي تبدو غير متناسبة مع و/أو عشوائية نظراً للعدد الكبير من الإصابات في صفوف

(٤٣) هيئة النائب العام العسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية، "قرارات النائب العام العسكري لقوات الدفاع الإسرائيلية فيما يتعلق بالأحداث الاستثنائية التي يدعى أنها وقعت خلال عملية الحرف الصامد" التقرير رقم ٤، ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، متاحة على الرابط www.law.idf.il/163-7353-en/Patzar.aspx.

(٤٤) أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، "إسرائيل تأمر بإجراء تحقيقات جنائية في حوادث حرب غزة"، ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

(٤٥) هآرتز، "الجيش الإسرائيلي يوجه تهمة النهب إلى ثلاثة جنود خلال حرب غزة"، ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٥.

المدنيين في خزاعة؛ والعمليات البرية في بيت حانون والشجاعة، حيث يوجد احتمال عدم اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين؛ وإطلاق القذائف والقصف في رفح رداً على أسر جندي إسرائيلي؛ والهجمات على المستشفيات والأهداف المدنية الأخرى التي تحظى بحماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي (انظر [A/HRC/28/80/Add.1](#)، الفقرات ٣٢-٦٣). إن المسألة الكاملة تقتضي ألا تقتصر التحقيقات على عدد قليل من الحوادث، وأن تتناول عدم احترام القانون الدولي على صعيد السياسة العامة.

٥٨ - وقرار المدعي العام العسكري في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥ بإغلاق ملف التحقيق في الهجوم الذي وقع على شاطئ في غزة في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٤، الذي قتل فيه أربعة أطفال، يسلط الضوء على الضعف الكامن في الآلية، وعدم استقلال المدعي العام العسكري. فهذا المدعي العام لم يستجوب شهود عيان في القضية، بما في ذلك الصحفيون الدوليون، واكتفى بدعوة شاهد واحد من غزة للإدلاء بإفادة شفوية^(٤٦). وبعد استعراض الشهادات التي أدلى بها جنود من جيش الدفاع الإسرائيلي، وجد المدعي العام العسكري أن السلطة التقديرية التي مارسها جميع القادة المتورطين في الحادث لم تكن غير معقولة، على الرغم من أن اعتبار الأطفال مقاتلين من القوات البحرية لحماس كان خطأ.

٥٩ - وبصرف النظر عن تصاعد الأعمال القتالية عام ٢٠١٤، تلاحظ المنظمات الفلسطينية أن القضيتين جرى تقديمهما إلى المدعي العام العسكري خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بحوادث إطلاق النار من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي في المناطق المقيدة الدخول. وفتح التحقيق في قضية واحدة في حين أنه لم يرد في ما يتعلق بالقضية الأخرى. وفي كلتا القضيتين، كان الضحايا يبلغون من العمر ١٦ سنة.

٦٠ - وسلط الأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان الضوء على شواغل خطيرة إزاء انعدام المساءلة بعد دورات عنف وتصعيد سابقة في غزة وفي ما يتعلق بالحوادث التي وقعت في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وبصرف النظر عن عمليات التصعيد، بما في ذلك في المناطق المقيدة الدخول في قطاع غزة (انظر [A/68/502](#)، الفقرات ٣٠-٣٤ و [A/69/347](#)، الفقرات ٥٢-٦٩ و [A/HRC/25/40](#)، الفقرات ٥٠-٥٦). وتشمل دواعي قلقهما قضايا تتعلق بالمساءلة الجنائية وإمكانية حصول الضحايا على الانتصاف والتعويضات. وكما ورد في تقارير سابقة للأمين العام وأبرزته لجنة حقوق الإنسان، فإن إسرائيل لم تف بالتزاماتها في هذا الصدد (انظر أيضاً [A/HRC/29/52](#)).

(٤٦) مركز الميزان والعدالة، "نظام التحقيق الإسرائيلي فيه عيوب جوهريّة. لا يمكن للجيش أن يحقق مع نفسه"، ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥، متاح على الرابط www.adalah.org/en/content/view/8581.

المساءلة المحلية الفلسطينية

٦١ - لم تجر دولة فلسطين أو سلطات الأمر الواقع في غزة أي تحقيقات في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لإحالة مرتكبيها المزعومين إلى القضاء فيما يتعلق بالتصعيد في صيف عام ٢٠١٤، بما في ذلك الإطلاق العشوائي للصواريخ، واستهداف المدنيين والعمليات العسكرية في المناطق المكتظة بالسكان (انظر [A/HRC/28/80/Add.1](#)، الفقرات ٦٨-٧٢).

٦٢ - وقيل إن وزارة الداخلية في غزة فتحت تحقياً في ملابس عمليات الإعدام بإجراءات موجزة لمتعاونين في غزة خلال الأعمال القتالية التي وقعت عام ٢٠١٤، بما في ذلك عدد من المحتجزين الذين يدعى أنهم اقتيدوا من سجن الكتيبة من قبل رجال مقنعين ومسلحين وأعدموا بإجراءات موجزة (انظر [A/HRC/28/80/Add.1](#)، الفقرتان ٧٣ و ٧٤). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قال المتحدث باسم الوزارة: إن عمليات الإعدام قامت بها فصائل المقاومة الفلسطينية. وفيما يتعلق بالمحتجزين، نفى أي تورط رسمي في عمليات الإعدام، وادعى أنهم هربوا من السجن وألقي القبض عليهم وأعدموا من قبل جماعات مسلحة بالقرب من السياج بعد أن اشتبكوا معهم في أعمال قتالية. وفي بيان صادر في ٢٧ أيار/مايو ٢٠١٥، نفت حركة حماس بالمثل أي يكون لها أي دور في تنفيذ أحكام الإعدام وزعم أن مكتب النائب العام ووزارة الداخلية لا يزالان في طور التحقيق، وسوف ينشرا النتائج التي يجري التوصل إليها عندما ينتهي.

٦٣ - وأحالت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية قضيتين إلى النائب العام في غزة تتعلقان بهجمات قامت بها جماعات مسلحة على مدنيين أثناء الأعمال القتالية في صيف عام ٢٠١٤. وفي إحدى القضايا، أصيب الضحية المزعوم بجروح خطيرة مما أدى إلى بتر ساقه. ولم يرد النائب العام على الشكاوى قبل نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، ولكن قيل إنه أحالها إلى جهاز الأمن الداخلي.

تدابير المساءلة الدولية

٦٤ - كلفت لجنة التحقيق التي أنشئت بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان د-٢١/١ بالتحقيق في جميع انتهاكات القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، "في سياق العمليات العسكرية التي أجريت منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، سواء كان ذلك قبلها، أو خلالها، أو بعدها". وقدمت اللجنة تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان في حزيران/يونيه ٢٠١٥. وتضمن التقرير توصيات تهدف إلى تعزيز

مسائلة جميع الأطراف، بما في ذلك نداء موجه إلى إسرائيل "أن تتخلى عن السلوك المؤسف الذي أبدته مؤخراً تجاه مسائلة الجناة، لا كوسيلة لضمان حصول الضحايا على العدالة فحسب، بل ولكفالة تنفيذ الضمانات الأساسية لعدم تكرارها أيضاً." (A/HRC/29/52، الفقرة ٧٦).

٦٥ - وشكل الأمين العام مجلس تحقيق داخليا ومستقلا في مقر الأمم المتحدة في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ للتحقيق في ١٠ حوادث تسببت في حالات وفاة أو إصابات، أو في أضرار لحقت بمباني الأمم المتحدة، أو التي أبلغ فيها عن وجود أسلحة خلال التصعيد في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤. ووجد مجلس التحقيق أن اعتداءات جيش الدفاع الإسرائيلي على مباني الأمم المتحدة أدت إلى مقتل ما لا يقل عن ٤٤ فلسطينيا وإصابة نحو ٢٢٧ آخرين، وتدمير مدارس الأمم المتحدة التي كانت تستخدم كملاجئ للطوارئ أثناء الأعمال القتالية. ووجد أيضا أن الجماعات الفلسطينية المسلحة قد وضعت مدارس الأونروا في وضع خطر بإخفاء أسلحة في ثلاثة مواقع (انظر S/2015/286، المرفق). وأصدر الأمين العام الموجز العلني للتقرير الذي أكد فيه من جديد أن لمباني الأمم المتحدة حرمة بموجب القانون الدولي "وينبغي أن تكون أماكن آمنة، ولا سيما في حالة نزاع مسلح" (S/2015/286).

٦٦ - وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قبل رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية الإعلان الذي قدمته دولة فلسطين من أجل تبين ومقاضاة ومحكمة مرتكبي الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة والمتوطينين في ارتكابها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، منذ ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأحالته إلى المدعية العامة للنظر فيه. وانضمت دولة فلسطين أيضا إلى نظام روما الأساسي في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥^(٤٧)، وهذا يضمن اختصاص المحكمة على الجرائم المرتكبة في أراضي دولة فلسطين، بصرف النظر عن جنسية الجناة المزعومين، أو المواطنين الفلسطينيين في أي دولة أو أراض أخرى. وفي حين أن المحكمة هي التي تبت في اختصاصها ومقبولية ووجاهة أي قضية محتملة، فإن مشاركتها يمكن أن تؤدي إلى تحسن سريع في آليات المسائلة المحلية، وفقا لمبدأ التكامل.

(٤٧) في ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، أودعت دولة فلسطين صك الانضمام إلى نظام روما الأساسي لدى الأمين العام باعتباره الوديع. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر الأمين العام إخطارا أكد فيه انضمام دولة فلسطين. ودخل النظام الأساسي حيز النفاذ بالنسبة لدولة فلسطين في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥، وفقا للمادة ١٢٦ (٢).

هاء - انضمام دولة فلسطين إلى المعاهدات

٦٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصبحت دولة فلسطين طرفاً في سبع من المعاهدات الدولية الأساسية لحقوق الإنسان^(٤٨)، والبروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، واتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف والاتفاقية المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية.

٦٨ - ووفقاً للالتزامات القانونية الدولية الواردة في تلك المعاهدات، فإن دولة فلسطين ملزمة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان إلى أقصى حد ممكن. وفي نفس الوقت، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تزال ملزمة بحماية حقوق الإنسان للفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفقاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك ما يتعلق بالالتزامات الإسرائيلية بموجب المعاهدات الدولية^(٤٩). وينبغي لجميع الجهات المسؤولة أن تمتنع عن الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان.

واو - الاستنتاج

٦٩ - الأثر التراكمي للحصار الذي تفرضه إسرائيل على اقتصاد غزة، وفرض قيود على قدرة الفلسطينيين في غزة على التمتع بحقوق الإنسان، والآثار الكارثية للأعمال القتالية في عام ٢٠١٤ على الأزمة الإنسانية في غزة، والقيود المفروضة في المناطق المقيدة الدخول، واستمرار عدم المساءلة عن الانتهاكات السابقة، تساعد جميعها على تأجيج النزاع وتفضي إلى المزيد من الانتهاكات لحقوق الإنسان.

٧٠ - ومن شأن رفع الحصار بشكل كامل، مع إيلاء الاعتبار الواجب لشواغل إسرائيل الأمنية، على نحو ما نص عليه قرار مجلس الأمن ١٨٦٠ (٢٠٠٩)، أن يكون خطوة حاسمة أولى من شأنها تخفيف حدة الأزمة الإنسانية ووضع غزة على طريق التعافي. وعلاوة على ذلك، فإن المساءلة عن الانتهاكات السابقة للقانون الدولي شرط أساسي للتوصل إلى حل

(٤٨) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. ودخل العهدان حيز النفاذ في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٤ والمعاهدات الخمس الأخرى في ٢ أيار/مايو ٢٠١٤.

(٤٩) فتوى محكمة العدل الدولية، "الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة"، الفقرات ١٠٢-١١٣.

مستدام للسلام والأمن. والفشل في معالجة حالة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية والاقتصادية الملحة في غزة لا بد أن يؤدي إلى دوامة أخرى من العنف.

رابعاً - توصيات

٧١ - التوصيات التالية ينبغي أن تقر بالاقتران مع العديد من التوصيات الواردة في تقارير سابقة للأمين العام والمفوضة السامية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي لا تزال صالحة ولكن معظمها لم ينفذ.

٧٢ - توصيات إلى حكومة إسرائيل:

(أ) رفع الحصار كاملاً عن غزة ووضع حد للعقاب الجماعي ضد السكان المدنيين وكفالة الانتعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة. ويجب أن يستتبع هذا السماح، على الأقل، بحرية حركة الفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وضمان اتفاق أية قيود على حرية الحركة ونقل السلع، من غزة وإليها وفي داخلها، مع القانون الدولي؛

(ب) كفالة أن يكون استخدام القوة من جانب قوات الأمن الإسرائيلية، بما في ذلك في المناطق المقيدة الدخول، وفي حالات أخرى غير الأعمال القتالية، متفقاً مع المبادئ الأساسية لاستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب المسؤولين المكلفين بإنفاذ القوانين، بما في ذلك عن طريق إجراء تحقيق مستقل وإدخال التنقيحات اللازمة على قواعد الاشتباك أو الأنظمة المتعلقة بإطلاق النار لكفالة اتساقها مع القانون الدولي؛

(ج) إجراء تحقيقات فورية وفعالة ومستقلة ونزيهة في ادعاءات القتل أو الإيذاء غير المشروع وكفالة أن تخضع لتدقيق علني؛ والسماح بمشاركة الضحايا مشاركة ذات معنى في الإجراءات القضائية؛ وضمان إعلان النتائج وتقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى العدالة ومحاکمتهم محاكمة عادلة. ويجب الانتصاف للضحايا بصورة فورية وملائمة وفعالة. وكخطوة أولى في إصلاح نظام التحقيق، ينبغي تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير الثاني للجنة توركال؛

(د) كفالة الامتنال التام لحظر الترحيل القسري وإلغاء أي خطط لنقل تجمعات البدو والرعاة دون موافقتهم الحرة والمستنيرة؛

(هـ) إتاحة إمكانية الوصول إلى إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة، والتعاون مع الهيئات الدولية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المعنية بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي من جانب جميع الجهات المسؤولة.

٧٣ - توصية لحكومة دولة فلسطين:

إجراء تحقيقات فورية وواقية وفعالة ومستقلة ومحيدة في الادعاءات المتعلقة بأعمال القتل غير المشروع أو الإيذاء أو عمليات الإعدام بإجراءات موجزة على أيدي قوات الأمن وفي أي انتهاكات للقانون الإنساني الدولي من الجهات الفاعلة الفلسطينية. وكفالة أن تخضع هذه التحقيقات لتدقيق علني، والسماح بمشاركة الضحايا في الإجراءات مشاركة ذات معنى وكفالة أن تعلن النتائج وتقديم المسؤولين إلى العدالة في إطار محاكمات عادلة. ويجب الانتصاف للضحايا بصورة فورية وملائمة وفعالة.

٧٤ - توصيات للجماعات المسلحة الفلسطينية في غزة:

(أ) احترام القانون الإنساني الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بجميع القواعد المتصلة بسير أعمال القتال، وعلى وجه الخصوص، مبدأ التمييز، الذي يتضمن تحريم الهجمات العشوائية، وضمان المساءلة عن الانتهاكات؛

(ب) التصريح علناً أن الأعمال التي ترقى إلى حد انتهاكات وتجاوزات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي لن يجري التسامح معها. ويجب أن تقوم جميع الجماعات المسلحة بتطهير صفوفها من الأفراد العاملين الذين يشبه في ارتكابهم مثل هذه الأفعال.